ISSN 2170-0796

التنمية الاقتصادية في ماليزيا ، تجربة إسلامية رائدة

بن عبد العزيز سفيان - جامعة بشار – الجزائر
بن عبد العزيز سمير -جامعة وهران – الجزائر

تعتبر تجربة التنمية في ماليزيا تجربة مهمة بالنسبة للبلدان العربية باعتبارها تتم في بلد إسلامي بهدف التنمية والنهوض الاقتصادي، في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي. وتستمد هذه التجربة خصوصيتها من أنها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية، ولقد نجحت تلك المعادلة الصعبة في التطبيق في ظل القيادة الحكيمة للاقتصاد الماليزي والتي ركزت ومنذ عام 1981 على ثالوث " النمو، التحديث، التصنيع"[1]، باعتبار تلك القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية. كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة تجمع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وبين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي، من جهة أخرى. ورغم محاولة الغرب ودوائر المال العالمية إثارة الإضرابات السياسية لزعزعة ذلك المد التنموي الماليزي في محاولة للانتقام منه باعتباره يضرب مثلا قد يحتذى به في عدد من البلاد النامية في مجال التمرد على قواعد العولمة وعدم الانصياع لبرامج " صندوق النقد الدولي" في عملية الانقاض المالي والخروج من الأزمات المالية العالمية على غرار ما حدث في أزمة صيف 1997. وما يحدث حاليا من إفرازات للازمة المالية العالمية الراهنة، فلقد نجحت ماليزيا في التخفيف من حدة وخطورة هذه الأزمات وواصلت مسيرتها التنموية بشروطها الوطنية. وعليه وكقراءة تقييمية لهذه التجربة التنموية الماليزية . **سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على التساؤل الآتي :" فيما تمثلت أبرز محطات التجربة الماليزية في المسيرة التنموية، وما هي أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل إفرازات الأزمة المالية العالمية الراهنة "**

ومن أجل الإحاطة بمتطلبات هذه الإشكالية نقسم البحث الى المحورين الآتيين:

المحور الأول: تجربة التنمية في ماليزيا، المراحل والنتائج " تقييم إجمالي".

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والدروس المستفادة من تجربة ماليزيا التنموية.

1.المحور الأول: تجربة التنمية في ماليزيا، المراحل والنتائج " تقييم إجمالي":

1.1. عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا في إطار نموذج " الإوز الطائر":

1.1.1. ماهية نموذج "الإوز الطائر":

تعود الصياغات الأولى لنموذج "الإوز الطائر" (The Flying Geese Model)إلى النصف الثاني من الثلاثينات، على يد الاقتصادي الياباني أكاماتزو[1].ولقد صاغ أكاماتزو نموذجه هذا باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور والنمو الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي، ويتحدث أكاماتزو في نموذجه عن ثلاثة منحيات رئيسية تمر بها البلدان النامية: [2]

أ. **منحنى الاستيراد:** حيث تحدد ترتيبة الواردات نوعية مرحلة النمو التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

ب. **منحنى الإنتاج:** حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية، وترتيبة المنتجات في البلد.

ISSN 2170-0796

ج. **منحنى الصادرات:** حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى دينامية سلة الصادرات، بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة/كثيفة رأس المال/كثيفة التكنولوجيا/كثيفة المهارة.

2.1.1. مراحل نموذج "الإوز الطائر":

على المستوى التحليلي، يرتبط نموذج "**الإوز الطائر**" بدورة المنتج، والتي تمر عادة بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من **اليابان بلدان المجموعة الأولى التي انطلقت (كوريا ،تايوان،هونغ كونغ، سنغافورة)** البلد المتقدم القريب منه في آسيا(اليابان كانت في البداية ذلك

بلدان المجموعة الثانية التي انطلقت(ماليزيا ،اندونيسيا،تايلاند) البلد المتقدم) . **المرحلة الثانية:** يحاول البلد الآخذ في طريق النمو إنتاج السلعة على أرضه، بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (المتقدم).

. **المرحلة الثالثة:** يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما. ونرى من الشكل أعلاه، أن "**الإوزة الطائرة**" الأولى التي تطير على ارتفاع عال هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد-القاطرة)، تليها المجموعة الأولى من البلدان (الإوز) التي تطير بالأسلوب نفسه ولكن عند ارتفاع اقل وعلى مسافة ابعد. وتشمل هذه المجموعة بلدان السرب الأول(First-Tier): كوريا الجنوبية، تايوان، وهونغ كونغ، ثم تجيء المجموعة الثانية من أسراب "الإوز الطائر" (Second-Tier)، وتشمل: ماليزيا وتايلاند واندونيسيا. وهي كما نرى تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية وزمنية أبعد. وسوف يليها مستقبلا بعد ذلك، سرب "لم يطر" بعد، يضم بلدانا نامية أخرى.

2.1. الاقتصاد الماليزي نموذج إسلامي رائد في التنمية الاقتصادية:

إن تجربة ماليزيا في الإصلاح الاقتصادي من التجارب الناجحة التي يجب الوقوف أمامها ومعرفة أسباب نجاحها، وذلك للاستفادة من التجربة، حيث تبنت ماليزيا برنامجا واسع النطاق لتحرير الاقتصاد في المجالات المختلفة وكذا القيام بالإصلاحات الهيكلية.

الشكل1: نموذج "الإوز الطائر" في آسيا

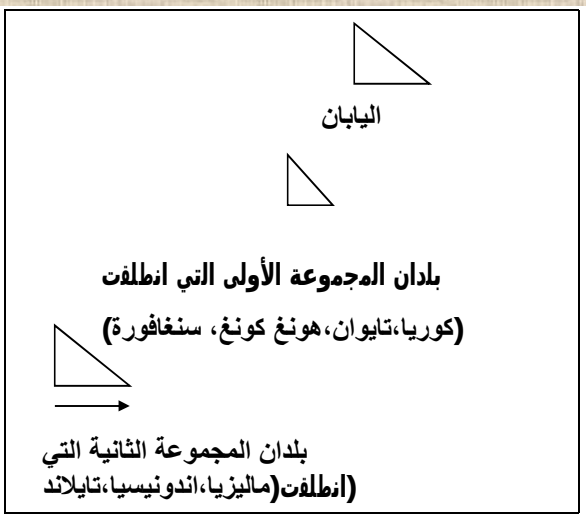

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والعجمة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص 157. بتصرف)

. مراحل تطور الاقتصاد الماليزي:

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا غداة الحصول على الاستقلال(1958)، حيث تم اللجوء إلى الإستراتيجية التقليدية وهي الإحلال محل الواردات. وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكا لشركات أجنبية. وسرعان ما تبين قصور إستراتيجية الإحلال محل الواردات كمحور أساسي لعمليات التنمية المتواصلة، نظرا لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي، فضلت عمليات التصنيع خلال الستينات محدودة ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة والقيمة المضافة. ويمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ بداية الستينات على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

استمرت هذه المرحلة خلال الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، حيث قامت ماليزيا بإنشاء صناعات تعوضها عن عمليات الاستيراد وخاصة بالنسبة لصناعات الأغذية والأجهزة المنزلية والأثاث والمنسوجات, ولكن وكما سبق وان ذكرنا ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تجن دولة ماليزيا من هذه المرحلة الكثير مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية وبخطة مغايرة.

ISSN 2170-0796

المرحلة الثانية:

وتغطي هذه المرحلة حقبة السبعينيات حيث انتهجت فيها الدولة ما يسمى بالخطة الماليزية الثانية(1971- 1975) والخطة الماليزية الثالثة (1976- 1980). وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية. ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة. كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث اعتمدت الحكومة آنذاك على تصدير منتجاتها الصناعية وخاصة الثقيلة منها بالإضافة إلى الأجهزة الالكترونية وأجهزة التكييف المنزلي.

المرحلة الثالثة:

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985)، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير مُحَمَّد، حيث تركزت عمليات التنمية في محورين:

موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات.

الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

وتمثل هذه الفترة " فترة التصنيع الثقيل" مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي، قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة. ونظرا لانخفاض سعر صرف الرينجت الماليزي في أثناء تلك الفترة، وجزئيا بسبب سياسة سداد الديون المتبعة منذ عام 1987 فان الدين الخارجي بدأ في التناقص اعتبارا من عام 1988، وبالنسبة للدين العام الداخلي خاصة لتمويل الإنفاق الخاص بالتنمية الحكومية نما بسرعة منذ منتصف الثمانينات وذلك لتعويض انقص في القروض الخارجية الجديدة وعليه استمر العجز في الميزانية وتصاعد نتيجة هذا الإنفاق المتزايد للقطاع العام (فمثلا زاد الدين الخارجي إلى 5.5 مليار دولار ماليزي عام 1986 نتيجة زيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الميزانية)[3].

المرحلة الرابعة: " مرحلة التحرر الاقتصادي"

استمرت هذه الفترة (1986-2000) بانجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة وهي: الخطة الماليزية الخامسة(1986-1990)، الخطة الماليزية السادسة(1991-1995)، الخطة الماليزية السابعة(1996-2000). وهكذا شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات، تبلور مشروع مهاتير مُحَمَّد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي، من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية. واتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.

وقد سعت ماليزيا خلال الخصخصة إلى تحقيق عدة أهداف هي:

أ- تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة، وذلك من خلال تقليل حصة الحكومة في الشركات.

ب- تحسين الكفاءة الإنتاجية، من خلال إعطاء الفرصة للأفراد لإدارة المروعات وتحقيق أعلى ربح.

ج- تسريع عجلة النمو الاقتصادي حيث يعتمد القطاع الخاص في إدارته للمشروعات الاقتصادية على المرونة والكفاءة وعدم التقيد بساعات عمل محددة.

كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي، وقد أدت هذه الحزمة من السياسات إلى:

- تنشيط عمليات النمو الصناعي.

- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.

ISSN 2170-0796

- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول الملاوية.

وجدير بالذكر هنا، أن فترة الانتعاش والرواج التي شهدتها ماليزيا في مسيرتها التنموية الممتدة في الفترة(1987-1996)، تشكل دليلا على نجاح برامج التنمية في ماليزيا في ظل السياسات القائمة على التوفيق بين اعتبارات النمو الداخلي للاقتصاد الماليزي، من ناحية، والانفتاح على الخارج من ناحية أخرى. وجدير بالذكر أن الاستثمارات اليابانية قد لعبت دورا كبيرا في تحقيق تلك الطفرة المهمة في الأداء التنموي في الاقتصاد الماليزي، بدءا من منتصف الثمانينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة.

2.2.1. دور الحكومة في التنمية الاقتصادية من خلال الإشارة إلى بعض القطاعات:

لقد لعبت الدولة دورا هاما في تجربة النمو الاقتصادي في ماليزيا، فقامت بتنفيذ خطط للتنمية بداية من عام 1971 وحتى عام 1990، وتم تنفيذ هذه الخطط من خلال الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة التي اصطلح عليها " سياسة التنمية القومية" التي تهدف إلى القضاء على الفقر وإعادة بناء المجتمع، كما تهدف أيضا إلى أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020.

تماشيا مع الخطط الأساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة تهدف سياسة التنمية القومية إلى تحقيق مايلي: [4]

أ- محاولة الوصول إلى توازن مطلق ما بين أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وضمان توازن على مستوى قطاعات الاقتصاد الرئيسية كافة، وإذابة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من اجل تعزيز مشاركة أكثر إنصافا بين كافة الماليزيين، وتقوية التكامل والترابط الوطني.

ب- تشجيع التنمية البشرية والنهوض بمواردها، وخلق قوة عمل منتجة ومنظمة مع تنمية المهارات اللازمة لمواجهة تحديات مجتمع صناعي متقدم.

ج- تنمية مجتمع ينعم فيه الماليزيون برخاء اكبر مع تعميق القيم الروحية والأخلاقية الايجابية.

د- التأكيد على إعطاء العناية اللازمة لحماية البيئة ووضع القوانين والتشريعات التي تؤكد على ذلك أثناء عملية التنمية الاقتصادية. وقد حققت سياسة التنمية القومية تطورا في العديد من قطاعات البلد نذكر منها:

أولا: القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من أهم قطاعات الاقتصاد الماليزي، إذ ساهم بنسبة تفوق عن 43% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994، ويعمل به حوالي 24% من قوة العمل في البلد، و يصل نصيبه في عائدات التصدير إلى 70 %، كما أن معدل زيادة فرص العمالة في الصناعة تبلغ 03.8% سنويا وعليه يمثل القطاع الصناعي الماليزي الآلة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي خاصة من خلال الصناعة التحويلية والتي ازداد النصيب النسبي للعمالة الموظفة فيها من 6.3 % عند الاستقلال إلى 25.5% عام 1995، وهو ما يعتبر انجازا تنمويا هائلا بكل المعايير. كما اتبعت الحكومة الماليزية مجموعة إجراءات وخطوات تهدف للنهوض بالقطاع الصناعي منها: [5]

أ- إنشاء مناطق التجارة الحرة في مختلف الولايات، مما ساهم في زيادة تصدير الصناعات المحلية.

ب- منح المستثمرين إعفاءات ضريبية بحد أقصى عشر سنوات، كما منحت الحكومة قروض الاستثمار بالإضافة إلى حوافز التصدير مع وجود تعريفة جمركية من اجل حماية المنتجات الوطنية، كما قامت الحكومة من اجل التشجيع على إقامة صناعات جديدة عن طريق إعفاء المستوردين من الرسوم الجمركية.

ج-إنشاء المؤسسة الماليزية للصناعة الثقيلة وتتضمن مشروعات صناعة الاسمنت، السيارات،الدراجات..

ISSN 2170-0796

ثانيا: القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية في ماليزيا، وعليه فقد قامت الحكومة الماليزية بمجموعة إجراءات وجهود في محاولة للنهوض بالنشاط الزراعي أهمها إنشاء الهيئة الفدرالية لإنشاء الأراضي، إقامة مستحدثات زراعية وتجارية لتحسين مستوى المعيشة.

لقد شكلت الزراعة 14% من إجمالي الناتج القومي عام 1994، ويعمل بها 21.4% من حجم قوة العمل، كما تشكل المنتجات الزراعية وخاصة منتجات الغابات حوالي 3% من صادرات ماليزيا، وقدر متوسط النمو السنوي في هذا القطاع 2.8% من عام 1990 حتى عام 1994، كما وصلت نسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% لعام 1997[6].

ثالثا: التجارة

تحتل ماليزيا المرتبة الثامنة عشر في قائمة الدول التجارية وقد انعكست سياسة ماليزيا في مجال التجارة الخارجية على الصادرات والواردات فلقد بلغت قيمة الصادرات الماليزية عام 1994 حوالي 59 مليار دولار وبلغ معدل نمو الصادرات خلال الفترة (1990-1994) حوالي 17.8%، وبلغت صادرات عام 1995 حوالي 74 م/د في حين بلغت قيمة الواردات حوالي 60 مليار دولار عام 1994 ووصلت إلى 72.2 م/د عام 1995 وبلغ معدل نمو الواردات خلال نفس الفترة حوالي 15.7% كما وصلت الصادرات من السلع والخدمات والواردات عام 1996 إلى 86595، 83322 م/د على التوالي[7].

كما قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة تنمية التجارة الماليزية Matrade التي عملت على تنمية التجارة الخارجية لماليزيا، فقد تم إنشاء هذه الهيئة كوكالة للترويج للتجارة الخارجية وذلك عام 1993، بالإضافة إلى تخطيط السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتطبق العديد من أنشطة التسويق المختلفة.

رابعا: قطاع القوى البشرية والمنظومة العلمية والتكنولوجية

تتضمن البنية الأساسية لوسائل النقل طرقا جيدة وكذلك سكك حديدية وخمسة موانئ، وتتمتع ماليزيا بنظام تعليمي ممتاز به العديد من المدارس المهنية التي توفر التدريب لمستوى العامل الماهر مع تركيز خاص على المجال الهندسي، ويوجد بماليزيا ثمانية جامعات، وتبلغ نسبة التعليم 78.4%، كما ارتفعت نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج الإجمالي إلى أكثر من 5.2 عام 1996[8]. كما سمح القانون الماليزي للشركات الأم(والشركات التابعة) في القطاع الخاص بالإعفاءات الضريبية للإنفاق على البحوث والتطوير، في حدود 100% من رأسمال هذه الشركات، وعلى مدى عشر سنوات.

كما تم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية في عام 1993. وقد استخدم هذا الصندوق في تمويل وتدريب المهندسين، وتوادر الإدارة الوسطى وفئات العمالة الماهرة لدى الصناعات المتجهة للتصدير. وقد استهدف هذا البرنامج نحو 4300 مهندس ونحو ما يزيد عن على 110 آلاف فني خلال التسعينات[9]. إذن من خلال ما سبق نجد أن الاقتصاد الماليزي مر في مسيرته التنموية بالعديد من التغيرات والتحولات من خلال تبني ماليزيا برنامجا واسع النطاق لتحرير الاقتصاد في المجالات المختلفة، لكن هذا المسار التنموي وبفضل ارتباط الاقتصاد الماليزي بالاقتصاد العالمي فقد اصطدم بأزمتي 1997 و الأزمة الحالية للرهون العقارية الأميركية . فيا ترى كيف واجه الاقتصاد الماليزي هزتين الأزمتين الماليتين العالميتين؟

ISSN 2170-0796

الشكل2: منظومة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا

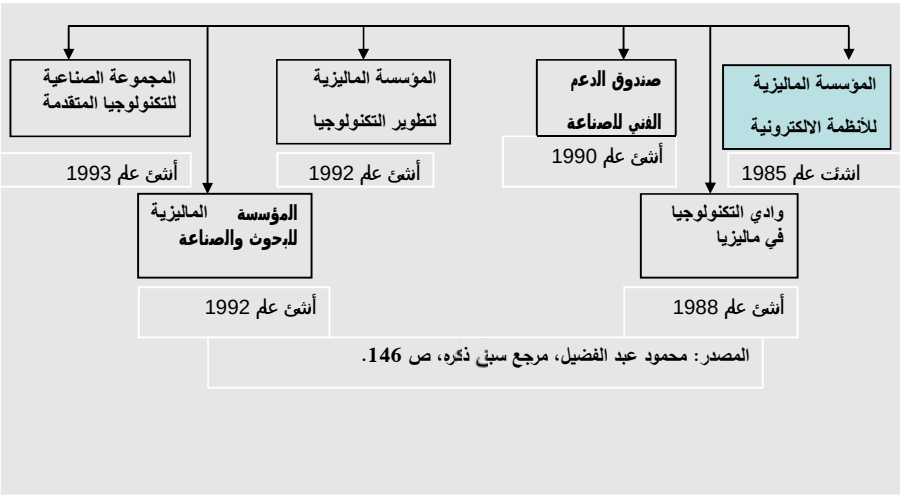

المصدر: محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 146.

3.1.الاقتصاد الماليزي بين الأزمة الآسيوية 1997 و أزمة الرهون العقارية الأمريكية 2008:

لا شك أن الأزمة المالية التي اجتاحت بعض دول جنوب شرق آسيا خلال النصف الثاني من عام 1997 مثلت صدمة كبيرة للكثير من المراقبين في الشؤون الاقتصادية والجمهرة الناس الذين طالما نظروا بإعجاب إلى مايسمى بـ" المعجزة الآسيوية"، بنمورها القدامى والجدد. ولقد تسبب اندلاع تلك الأزمة المالية وتصاعد تداعياتها في قدر كبير من البلبلة حول حقيقة ما جرى ودلالاته وأبعاده. من ثم كان الاهتمام بدراسة هذه الأزمة الآسيوية وبالأخص في الدولة الموضوع بحثنا"**ماليزيا**"لما شهدت من انجازات وتطورات وذلك لمعرفة أسبابها، آثارها وكيفية علاجها، لنعرج بعد ذلك على وضعية الاقتصاد الماليزي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة حتى نستفيد من تجارب هذا الاقتصاد في معالجة الأزمات وفي حفاظه على استراتيجياته التنموية المتواصلة رغم التحديات الدولية المختلفة.

1.3.2. أسباب الأزمة الآسيوية "1997" في ماليزيا:

لقد لاحت علامات عدة للازمة الآسيوية وفقا للمؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الماليزي: [10]

أ- استمرار العجز في ميزان المدفوعات وتصاعده خاصة بعد عام 1995، فقد وصل هذا العجز لماليزيا إلى 06% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996، وكان استمرار هذا العجز هو السبب وراء تصاعد التوقعات بضرورة تخفيض سعر الصرف العملة المحلية " الريجنت".

ب- ارتفاع حجم الديون الخارجية والاقتراض من شركات القطاع الخاص في الخارج في سنوات 1990- 1995، حيث وصل حجم الدين الخارجي في ماليزيا 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ المجموع التراكمي للقروض المشتركة المقومة بالعملات الأجنبية فيما بين 1992-1997 حوالي 23 بليون دولار أمريكي لدولة ماليزيا [11].

ج-زيادة حجم الإقراض المحلي وتسارع معدلاته إذ انه مع نهاية عام 1996 وصل الائتمان المقدم للقطاع الخاص 140% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تايلاند وماليزيا(كما لم تثبت جدارة الائتمان).

مؤشرات الأزمة:

منذ اندلاع الأزمة المالية في بلدان جنوب آسيا في منتصف عام 1997 وحتى بداية 1998 تأثرت اقتصاديات المنطقة من إفرازاتها، فعلى مستوى الاقتصاد الماليزي تم تسجيل المؤشرات التالية:

ISSN 2170-0796

تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 38.4% في أوت 1998 مقارنة بعام 1996 من 2599 ريجنت إلى 4220 مقابل الدولار الأمريكي وذلك نتيجة للازمة.

انخفض مؤشر أسعار الأسهم المقدرة بالعملة المحلية في بورصة ماليزيا بنسبة 35%، وذلك خلال الفترة من منتصف عام 1997 حتى منتصف عام 1998.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا فمن 08% عام 1996 انخفض إلى 07.8% عام 1997 ثم إلى 02.5% عام 1998.

بالإضافة إلى ما سبق فقد استمر انحدار سعر صرف الرينجيت بمعدلات متسارعة حيث بلغ سعر صرفه في 15 ديسمبر 1997 ما يقارب 3.00 رينجيت مقابل دولار أمريكي واحد وهو ما يمثل انخفاضا نسبته 53.5% عن المستوى الأول من جويلية 1997، وقد استمرت عملية النزول حتى وصل سعر صرف الرينجيت أدنى نقطة له في 08 يناير 1998 حين بلغ 4.68 ريجنت/دولار، وذلك كما يوضح الجدول: [12]

جدول 03: اتجاه الريجنت الماليزي خلال الفترة (جويلية 1997 – يناير 1998): المصدر: عبد الحميد صديق عبد البر، الآثار والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية والدولية للازمة المالية في شرق آسيا، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998، ص 39.

التاريخ	سعر الصرف	نسبة الانخفاض بالنسبة لـ 01 جويلية 1997
01/07/1997	2.524	---
18/07/1997	2.6375	%04.5
22/08/1997	2.772	%10
29/10/1997	3.412	%35
15/12/1997	3.860	%53.5
08/01/1998	4.680	%85.7

ولا شك أن المضاربة لعبت دورا بارزا في الضغط على سعر صرف الرينجيت مما جعل حكومة ماليزيا في اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين التي عقدت في هونغ كونج إلى تجريم المضاربة على العملات وحظر التعاملات الآجلة في أسواق المشتقات، واثر ذلك هاجم المضارب الدولي جورج سورس رئيس الوزراء الماليزي ليتراجع جزئيا عن بعض القيود التي فرضها على العمليات الآجلة في ماليزيا. [13]

الإجراءات المتخذة لعلاج الأزمة الآسيوية في ماليزيا:

اختلفت مواقف دول جنوب شرق آسيا في إدارة ومعالجة الأزمة الآسيوية، فبالنسبة لماليزيا فقد قامت الحكومة آنذاك بتوجيه اللوم للمستثمرين الأجانب بسبب الاضطرابات التي حلت ببورصة الأوراق المالية والعملة في ماليزيا، كما أعلن تكوين صندوق حكومي لشراء أسهم قيمتها 06 بليون رينجيت ماليزي (20.3 بليون دولار أمريكي) لدعم ومساندة بورصة كوالالمبور، وتحددت مهمته في التدخل في البورصة لمنع هبوط أسعار الأسهم.

كما اتجهت ماليزيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات في محاولة منها لعلاج الأزمة يمكن إجمالها فيمايلي:

أ- إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

ب- تشديد الرقابة على عمليات الإقراض المصرفي.

ج- تحسين أداء بورصة الأوراق المالية.

د- الحفاظ على تكامل القطاع المصرفي.

هـ- إنشاء هيئات متخصصة في هيكلة الأصول المالية وإدارة هذه الأصول في القطاع المصرفي والشركات التجارية.

لقد تمخض عن الأزمة الآسيوية تدخل جديد لصندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية لدول آسيا وفرضه سياسات إصلاحية شبيهة بالسياسات التي يفرضها على دول العالم النامي الأخرى.

. باستثناء ماليزيا التي اتخذت بعض السياسات والإجراءات لمنع المضاربات، ولتحصين الاقتصاد الماليزي عبر سياسات مالية ونقدية مخالفة لوصايا صندوق النقد الدولي ولعل ما نشره مهاتير مُحَمَّد رئيس وزراء ماليزيا معلقا على ذلك لهو خير دليل على تجربة ماليزيا في معالجة الأزمة بشروطها الوطنية :

" ..إن الضرر الذي حدث كان كبيرا. وسوف يستغرق الأمر عدة عقود لإصلاح هذه الاقتصاديات. فهل يتعين علينا أن نضيع الوقت. إن ماليزيا لا يمكنها الانتظار... إن نداءاتنا للمجتمع الدولي لكي ينظم السوق ويضبطها، لم يستجب إليها أحد. وإذا لم يتغير المجتمع الدولي، فانه يتعين على ماليزيا أن تنفذ إصلاحاتها الخاصة. ومن المحتمل أن نفشل، لكننا سنبذل قصارى جهدنا لكي ننجح، حتى ولو وقفت ضدنا القوى ذات الثروة والنفوذ. وإذا توافرت الإرادة الجيدة، فسوف ننجح"[14].

2.3.2. الاقتصاد الماليزي في ظل أزمة الرهون العقارية الأمريكية 2008:

لقد أدت زيادة نسبة الرهونات العقارية الثانوية المتأخرة السداد بمقدار 03% إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 34 مليار دولار. مما أحدث صدعا في النظام المالي في الولايات المتحدة الأميركية، الذي يتعامل بـ 5 تريليون دولار في صيف 2007، أعقبه وقوع اضطراب مالي عالمي، وهذا بسبب الممارسات المتراخية في مجال تغطية الإقراض مما نجم عنه أزمة مالية عالمية خانقة. هذه الأزمة والتي لحد الآن لازال يطال تأثيرها على اقتصاديات العالم أجمع. فما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الماليزي؟

وضعية الاقتصاد الماليزي ضمن إفرازات الأزمة العقارية:

أولا: نمو اقتصادي متواصل

عام 2008 كان مليئاً بالتحدي للمحيط الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي انتقلت عدوى تأثيرها إلى أوروبا وآسيا. إضافة إلى ذلك، فالتقلبات في أسعار النفط والارتفاع الحاد لأسعار الغذاء كان لها تأثيرهما على كل اقتصاديات العالم. لكن بالرغم من هذه الظروف غير المواتية، فقد سجل الاقتصاد الماليزي نمواً في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بنسبة 4.6 بالمائة في الأشهر التسع الأولى من عام 2008، مدعوماً بالطلب المحلي والتوسع المتواصل في الاستهلاك العام والخاص. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد معدل نمو إيجابي من جديد في عام 2010 حيث أن الحكومة تتعامل مع تلك التحديات بتفاؤل .

كما سجل قطاع الخدمات أعلى نمو له بنسبة 7.9 بالمائة من يناير وحتى سبتمبر عام 2008، ويليه قطاع الصناعة الذي نما بنسبة 4.8 بالمائة.

ثانيا: مستوى عالي من الاندماج العالمي

وصل الإجمالي التجاري الماليزي عام 2008 إلى 1.19 تريليون رينجيت ماليزي، بزيادة 6.8 بالمائة عن 1.11 تريليون رينجيت عام 2007. ارتفعت نسبة الصادرات بنسبة 9.6 بالمائة وبلغت 663.51 مليار رينجيت عام 2008 بينما في عام 2007 بلغت 605.1 مليار رينجيت. كما ارتفعت الواردات بنسبة 3.3 بالمائة لتصل إلى 521.5 بليون رينجيت بينما في عام 2007 بلغت 504.6 مليار رينجيت. أدى النمو في صادرات عام 2008 إلى تحقيق فائض تجاري للعام الحادي عشر على التوالي بقيمة 142.1 مليار رينجيت ماليزي. من خلال ما سبق نجد أن الاقتصاد الماليزي وبالرغم من التحديات الدولية وإرهاصات الأزمة العالمية الراهنة قد استطاع أن يحمي نفسه بشروطه الوطنية مواصلا في ذلك درب التنمية والنهوض الاقتصادي.

2. المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والدروس المستفادة من تجربة ماليزيا التنموية:

لا شك أن الخبرات التنموية التي تراكمت في دول النمور الآسيوية على غرار دولة ماليزيا لجديرة بالدراسة والتمحيص والبحث واستخلاص الدروس من هذه التجربة الغنية واستكشاف عناصر الضعف والهشاشة التي ميزتها والاستفادة من كل ما هو جوهري في عملية تنميتها، ومن الطبيعي أن تحاول الدول التي تبحث عن طريق للتنمية التطلع لهذا النموذج للخروج من حالة التخلف إلى رحاب التنمية والتقدم الاقتصادي[15]، ففيما تكمن أهم الدروس المستفادة من هذا النموذج التنموي بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

ISSN 2170-0796

1.2. أهم الدروس الممكن استنساخها من التجربة الماليزية والاستفادة منها لصالح الاقتصاد الجزائري:

بعد أن تم استعراض مسيرة التنمية في ماليزيا بالإضافة إلى كيفية إدارة هذه الدولة للازمات المالية العالمية يمكن استخلاص أهم الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري فيمايلي:

1. إن تجربة ماليزيا سواء التنموية أو في خروجها من الأزمة المالية مفيدة للاقتصاد الجزائري.
2. إن الاقتصاد الجزائري النامي بحاجة إلى وقفة جدية أمام الاتجاه والمنحى الذي تريد الدولة السير عليه وفق رؤية اقتصادية ووطنية مسئولة..

3. لقد أثبتت ماليزيا براعتها في تفعيل وتحليل المعطيات والإحصائيات وجمع المعلومات كون أن لها دور مهم في أي إستراتيجية اقتصادية تنموية لأي دولة، وهو ما يتطلب على الجزائر الاستفادة منه.
4. لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الحالية وغيرها من الأزمات على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة سواءا تعلق الأمر بماليزيا أو الجزائر في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي.
5. بمقدور الدولة الجزائرية أن تأخذ جانب الحذر مقدما وذلك استفادة من التجربة الماليزية من خلال تعزيز سياسة الدولة الاقتصادية.
6. لقد كان من المعتقد لدى كثير من الاقتصاديين، أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية مثل الجزائر قد نجمت عن تضخم الإنفاق الحكومي ودور الحكومات في النشاط الاقتصادي وعن ممارسات القطاع العام، وقد كشفت أزمة دولة آسيا عكس ذلك حيث أن تفاقم المديونية الخارجية فيها، والتي فجرت أزمة 1997 لم تكن راجعة للنشاط الحكومي بل نتيجة للميل المفرط للقطاع الخاص في هذه الدول للاستدانة من الخارج، ولهذا فان على الجزائر الاستفادة من هذا الأمر وذلك بوضع شروط واتفاقيات تخدم المصلحة الوطنية عند جلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

كما أن من أهم الدروس المستفادة من التجربة التنمية الماليزية هو ذلك الدور الذي تلعبه الشعوب في أوطانها، حيث يلعب الشعب دورا هاما في تنمية بلده وعلاج أزماته كيف ما كانت، ويكمن ذلك بالثقة في الإجراءات التي تقوم بها الدول ودعمها لها في هذه الإجراءات والمساهمة في بلورة الرؤى الاقتصادية من خلال المجتمع المدني.

في الأخير لقد كان بزوغ التجربة الماليزية في التنمية والنهضة، خلال فترة وجيزة من الزمن لم تتجاوز ثلاث حقب، نموذجا تاريخيا جديدا في عالم التنمية والنهضة، يختلف جذريا ومؤسسيا عن النماذج التقليدية التي بشر بها الفكر الاقتصادي التنموي، فقد جاءت هذه التجربة لتقدم مزيجا فريدا من السياسات العامة التي تضعها الدولة ذات التوجه التنموي في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، كما أثبتت عند تشغيلها على الاقتصاد الماليزي كفاءة عالية في تحديد نوع من العلاقة الصحية لمدرجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي وفي التوقيت المناسب، كما أنها قدمت نموذجا فريدا في مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على شروطه الوطنية في مساره التنموي ومن دون الاعتماد على المدد الخارجي.

إن التجربة الماليزية غنية بالدروس لأي اقتصاد وفي أي بلد من العالم وبالأخص في البلدان العربية والإسلامية ذات الوفرة والميزة النسبية مثل الجزائر.

ISSN 2170-0796

المراجع

(1) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 155.

(2) المرجع السابق، ص 156.

(3) مُحَمَّد عارف، سياسات الإصلاح في اندونيسيا وماليزيا، مجلة التعاون الاقتصادي في الدول الإسلامية، العددان (3،4)، 1991، ص12.

(4) مُحَمَّد جلال مرسي، تجربة ماليزيا في الإصلاح الاقتصادي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الثاني، 1997، ص57.

(5) زينب إبراهيم، تحولت ماليزيا إلى نمر خلال 15 عاما، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1419، 1998، ص17.

(6) تقرير عن التنمية في العالم، 2000، ص 189.

(7) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، مركز تنمية الصادرات المصرية، السنة الأولى، أوت 2001، ص 130.

(8) تقرير عن التنمية في العالم، 1997، ص 245.

(9) محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره ، ص 147.

(10) عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية- الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق، 2000،ص 112. (11) التقرير الاستراتيجي العربي، دروس للعرب من انفجار أسواق المال الآسيوية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة 1997، ص103.

(12) عبد الحميد صديق عبد البر، الآثار والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية والدولية للازمة المالية في شرق آسيا، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998، ص 39.

(13) http.// www.Wooster.Edu/Polis/mrain/ipe/Wakade.08/04/01/p4 (the Epidemic of Financial Crisis: The Trends that resulted in Depreciating Currency Values?

(14) رمزي زكي، المحنة الآسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى، دمشق 2000، ص 124-125.

(15) إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية(دراسات اقتصادية)، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع، بيروت،2002، ص205.